محاضرات في الإحصاء الاقتصادي 1

أ.م .د . وداد أدور الدبوني

مفهوم الإحصاء الاقتصادي

ان علم الإحصاء ارتبط بظواهر كثيرة ومختلفة لاكتشاف العلاقات والقوانين التي تخضع لها هذه الظواهر لذلك تطورت الأساليب الإحصائية بشكل كبير وأصبحت تطبق في الكثير من العلوم حتى صارت دراسات مشتركة تعرف بالاسمين معا الإحصاء الاقتصادي والاحصاء الرياضي والاحصاء الزراعي والاحصاء الحياتي .....الخ .

وهنا يمكن ان نحدد مجالين واسعين لتطبيقات علم الإحصاء هما :

1 – الدراسة الإحصائية للظواهر الطبيعية المختلفة كالوراثة والفلك وغيره واكثر فروعها تطورا هو الإحصاء الحياتي .

2 – الظواهر الاجتماعية المختلفة كالاقتصاد والثقافة وغيرها واهمها في هذا المجال الإحصاء الاقتصادي .

طبيعة الإحصاءات التجارية

الإحصاء التجاري: هو إحصاء حركة تبادل السلع والخدمات في طريقة انتقالها من المنتج الى المستهلك، ولذلك فهو يقتصر على الطرائق والمقاييس الإحصائية للتجارة الداخلية والخارجية فقد يتضمن الخزن.

ويتم تحديد القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة النشاطات الاقتصادية الذي الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة أواخر الاربعينيات ويعاد النظر فيه كل عشر سنوات. ويضم هذا التصنيف 10 اقسام رئيسية تنقسم الى أصناف اصغر فاصغر

والاقسام الرئيسية هي :

1- الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك.

2- التعدين والمقالع والنفط.

3- الصناعة التحويلية.

4- الكهرباء والغاز والماء.

5- الانشاءات.

6- تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق.

7- النقل والخزن والمواصلات.

8- التمويل والتامين والعقارات والخدمات التجارية.

9- الخدمات العامة والاجتماعية.

10- النشاطات التي لم توصف وصفا دقيقا.

والاحصاء التجاري يهتم بنوعين من الإحصاءات وهي :

1- إحصاءات التجارة الداخلية: وهي الإحصاءات التي تخص المبادلات التي تجري داخل الوطن الواحد او المنطقة الكمركية الواجدة.

2- إحصاءات التجارة الخارجية : وهي الإحصاءات التي تخص المبادلات بين اية دولة او منطقة كمركية والدول الأخرى او المناطق الكمركية الأخرى وتشمل إحصاءات الاستيراد والتصدير وتجارة الترانسيت (المرور)

وظائف الإحصاء التجاري

للإحصاء التجاري وظائف متعددة أهمها مايلي:

1- تعداد المؤسسات التجارية بانواعها المختلفة كمؤسسات تجارة الجملة والمفرد ومؤسسات الاستيراد والتصدير وحساب المؤشرات الإحصائية على مستوى المشروع كمؤشرات دورة البضاعة الاجمالية والصافية ومقاييس الاحتياطي السلعي ومؤشرات تجارة المفرد لكل فرد من السكان في التجارة الخارجية ونسب التبادل الخارجي في التجارة الخارجية.

2- تصنيف السلع الداخلة في التجارة الداخلية والخارجية حسب أسس التصنيف المختلفة وخاصة طبيعة السلعة واستخداماتها وعلاقة تركيب التجارة الخارجية بالتطور الاقتصادي للبلد .

3- الأسعار وحساب معلاتها وقياس تغيراتها بحساب الأرقام القياسية المختلفة كالرقم القياسي لاسعار لجملة والمفرد والمستهلك..... الخ ، والاهتمام بتلك الأرقام فيما يتعلق باختيار الصيغ المناسبة او طبيعة البيانات المستخدمة .

4- تحديد المفاهيم والتعاريف المتعلقة باحصاءات التجارة الخارجية والتي تخص شمول الإحصاءات وتصنيف السلع وتقويميها وتصنيف الأقطار المتعاملة ومسائل التحويل الخارجي .

5- حساب المؤشرات الإحصائية للتجارة الخارجية مثل قيم الاستيرادات والصادرات وحجم التجارة الخارجية وميزانها والعجز والفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

6- تحديد قوة العمل وحجم الناتج المستخدم التكاليف ووسائل الإنتاج في القطاع التجاري.

7- علاقة إحصاءات التجارة الخارجية بالناتج المحلي والناتج القومي والانفاق القومي.

تطور **الإحصاء التجاري على المستوى الدولي**

ظهر الإحصاء التجاري على المستوى الدولي منذ أواسط القرن التاسع عشر بسبب توسع التجارة بين الدول المختلفة ولان البيانات الإحصائية التي يجري جمعها وتصنيفها تتم على أسس مختلفة ولذلك لا يمكن مقارنتها دوليا لذلك بدأت المحاولات لتوحيد أساليب الإحصاء التجاري منذ المؤتمر الأول المنعقد في بروكسل عام 1853. وخاصة فيما يتعلق بإحصاءات التجارة الخارجية وفي الحقيقة ان الرغبة المشتركة بين الدول من اجل تحديد وتوحيد مفاهيم إحصاءات التجارة الخارجية كانت الدافع الرئيسي والمباشر للتعاون الدولي في مجال الإحصاء الاقتصادي.

وهناك عوامل كثيرة دعت الدول المختلفة للاهتمام بالإحصاءات التجارية أهمها ما يلي :

1- تصنيف السلع وقيمها وتحديد منشأ بلد وصولها لاستيفاء الرسم الكمركي.

2- حماية الدولة لمنتجاتها من منافسة السلع المشابهة المنتجة في الدول الأخرى من ناحية او منع او تحديد التعامل مع هذه الدول من ناحية أخرى . وكان نتيجة ذلك الاتفاقات الكمركية لغرض استيفاء الرسم الكمركي .

لقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة بإحصاءات التجارة الخارجية بشكل مميز لان السبب يعود الى ان الكثير من المفاهيم في إحصاءات التجارة الخارجية ينبغي تحديدها والكثير من المشاكل والصعوبات ينبغي حلها وتذليلها خاصة ان إحصاءات التجارة الخارجية تختلف عن بقية الإحصاءات حيث توجد دولتين على الأقل تساهمان في اعدادها (دولة بائعة اخرى مشترية) وهذا يؤدي الى الاختلاف في أمور كثيرة منها :

1 – قيمة السلعة : فهناك قيمة في بلد البائع وأخرى في بلد المشتري .

2 – العملة : ان العملة التي تقوم بها السلعة في بلد البائع هي غير العملة التي تقوم بها في بلد المشتري .

3- الفجوة الزمنية : السلعة تباع وتشحن غي وقت معين وتسجل كصادرات للبلد البائع ولكنها تستلم من قبل المشتري في وقت اخر لتسجل كاستيرادات له.

4- الأساليب الإحصائية : لما كانت السلعة الداخلة في التجارة الخارجية عبارة عن علاقة بين دولتين على الأقل فلابد ان تكون هناك اختلافات كثيرة او قليلة في الأساليب الإحصائية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وحتى في طريقة تسجيل المعلومات . ومما يزيد الامر تعقيدا ان العلاقات التجارية لا تكون مقتصرة على دولتين فقط بل هناك عدة دول قد تشترك في العملية التجارية كالتوسط في عملية البع او النقل او التأمين او التخزين او المرور ولغرض الوصول الى إحصاءات واضحة قابلة للمقارنة بين الدول

المختلفة ويمكن ان تخضع للتحليلات الاقتصادية والاحصائية فقد بذلت جهود كبيرة من قبل مختلف الدول في هذا المجال من خلال المؤتمرات الدولية للتوصل الى الكثير من المفاهيم والتصنيفات المتعارف عليها لتحقيق الحد الأدنى والممكن من المقارنات الدولية.

مصادر المعلومات الإحصائية في التجارة الداخلية

تجمع هذه المعلومات في الغالب بطريقة التعدادات وتجرى بصورة دورية مرة كل 5 أو 10 سنوات، وقد وضعت الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة توصيات دولية لغرض توحيد أساليبها على المستوى الدولي.

والتعداد هو عملية جمع واعداد المعلومات الإحصائية عن مؤسسات التوزيع (تجارة الجملة والمفرد) كما يشمل النشاطات والخدمات الأخرى كإنتاج وتوزيع الأفلام وخدمات التنظيف والكوي والحلاقين ومحلات التجميل والتصوير والخدمات الشخصية الأخرى.

وتنقسم البحوث الخاصة بمؤسسات التوزيع الى قسمين من حيث استمرارية اجرائها:

أ – البحوث الدورية

وهي البحوث التي تجرى كل 5 أو 10 سنوات وفي مثل هذه البحوث تجمع البيانات بصورة تفصيلية عنى كافة المؤسسات المشار اليها.

ب – البحوث الجارية

وهي البحوث التي تجرى بصورة مستمرة شهريا أو فصليا أو سنويا وتكون محدودة وتقتصر على مؤسسات تجارة المفرد والجملة وتكون بياناتها قليلة ومختصرة.

البيانات الاحصائية

قد تكون البيانات الإحصائية **شاملة** فتشمل جميع المؤسسات وهي الموصى بأجرائها بصورة دورية وتقتصر على مؤسسات تجارة الجملة والمفرد . وقد تكون **غير شاملة وتكون عندما يكون العد الشامل لا يوفر الدقة المطلوبة فيوصى باستخدام العينات الاحتمالية شهريا أو فصليا أو سنويا في البحوث الجارية .**

والبيانات الإحصائية التي جمعها في التعدادات التجارية تكون .

(1) الزامية ومطلوبة من كافة الدول .

(2) غير الزامية ، تختار الدولة ما تراه ضروريا لها وحسب ظروفها الخاصة بها . وكلا الحالتين موجودة في الفقرات التالية .

1- خصائص المنشأة. 2 – عدد المنشأت في يوم معين . 3 – الاستخدام والأجور والرواتب .

4 – الموجودات الثابتة . 5 – البضاعة الموجودة في المخزن . 6 – مجموع المبيعات خلال سنة التعداد .

7 – مبالغ الذمم نهاية سنة التعداد . 8 – المشتريات من السلع خلال سنة التعداد .

ووسيتم توضيح كل فقرة بشيء من التفصيل كما ادناه .

(1) خصائص المنشأة :

وتشمل الفقرات التالية :-

أ) نوع النشاط : أي تحديد ما أذا كانت المنشأة تقوم بتجارة الجملة أو المفرد أو تقديم الخدمات .

ب) نوع العمل : تحديد نوعية السلع المبيعة أو الخدمات المقدمة وهذا مطلوب في التعدادات الدورية فقط .

ج) نوع العملية : وتخص الطريقة الرئيسية للقيام بالعمل في تجارة الجملة أو المفرد وبالنسبة لتجارة الجملة يقترح التصنيف التالي :

1- تجار جملة يشتغلون لحسابهم .

2- مكاتب للمصنع لبيع منتجاتهم .

3- وكلاء وسماسرة يشتغلون لحساب الآخرين .

د) نوع التنظيم القانوني : أي تقسيم المنشأت الى ملكية الشخص الواحد ، المشاركة ، الشركات المساهمة ، التعاونيات وغيرها أو تصنف المنشأت الى حكومية ، خاصة ، مختلطة .

و) الموقع : تحديد المكان الذي تقع فيه المنشأت في المدينة أو المحافظة .

ي) حجم المنشأة : عدد العاملين خلال فترة محدودة يتخذ أساسا لتحديد حجم المنشأة هل هي ،صغيرة ، متوسطة ، أو كبيرة الحجم .

(2) عدد المنشأت في يوم معين :

حيث يطلب عدد المنشأت التي جمعت عنها المعلومات ولم تقترح التوصيات تحديد هذا اليوم المعين ويكون من الأفضل اخذ معدل العدد في بداية السنة ومنها يقها ، او العدد في منتصف سنة التعداد .

(3) الاستخدام والأجور والرواتب :

يقصد بالاسخدام في المشاريع التجارية العاملون في هذه المشاريع حيث تؤخذ المعلومات عن عددهم وفئاتهم

مفرد العاملين : يحسب العدد خلال فترة محددة ويفضل ان يكون أسبوعا والعدد بالطبع يشمل المتمتعين باجازات قصيرة (المرضية والاعتيادية ، والعطل) ويستثنى من العدد المجازين إجازة طويلة للخدمة العسكرية والمتقاعدين

اما فئات العمل فتقسم الى ثلاث فئات هي :

أ- أصحاب العمل : وهم الأشخاص الذين يملكون المحل لوحدهم أو شركائهم .

ب- العاملون بدون اجر : وهم الأشخاص الذين يشتغلون بدون اجر ثلث وقت العمل الاعتيادية (يكونون من افراد عائلة صاحب العمل)

ج- المستخدمون : هم جميع الأشخاص العاملين باجر يضمنهم المدراء الذين يستلمون رواتب ، ويستثنى أعضاء مجلس الإدارة الذين يحضرون الاجتماعات فقط .

اما الأجور والرواتب : وتشمل كافة المدفوعات النقدية والعينية الى العاملين لقاء عملهم خلال سنة التعداد وتتضمن هذه المدفوعات ما يلي :

(الأجور والرواتب ، العلاوات ، مخصصات غلاء المعيشة ، منحة انهاء الخدمة خلال السنة ، الضرائب ، الضمان الاجتماعي) .

(4) الموجودات الثابتة : هي جميع الموجودات التي لها حياة إنتاجية اكثر من سنة كالارض والبينايات والمخازن والاثاث والمكائن والأدوات والسيارات وما شاكل سواء كانت جديدة او مستعملة بضمنها التجديدات والتغيرات ، وليستثنى التصليح والادامة

وتقييم الموجودات الثابتة كالاتي :-

أ) المشتراة : تقيم بتكاليفها الكاملة لسعر التسليم والنصب والرسوم والضرائب وغيرها .

ب) المنتجة داخل المنشأة : وتقيم النفقات على انتاجها كالاجور وقيمة المواد الأولية وغيرها .

ج) المبيعة : وتقيم بالمبالغ التي استلمت بدلها بغض النظر عن حالتها عند البيع .

(5) البضاعة في المخزن : يجب تحديد قيمة البضاعة الموجودة في المخزن في بداية سنة التعداد ونهايتها ويشمل ذلك جميع السلع المعدة للبيع بغض النظر اذا كانت ستجرى عليا عمليات صنع أخرى ام لا . كتحميص القهوة ةالسلع هذه يجب ان تعود للمنشاة او الى مركزها الرئيسي ولا يهم مكان وجودها . فالسلع المشتراة تحسب ، وتستثنى السلع المبيعة ، ولكن من الناحية التطبيقية يجب استثناء بعض السلع المملوكة من قبل المنشاة والتي ليست في حوزتها كالسلع المشتراة في الخارج .

وترى التوصيات ان يتم تقييم السلع في المخزن بسعر الاستبدال أي بالسعر الذي يمكن بواسطته الحصول على سلع مماثلة وهذا السعر يختلف عن السعر الأصلي الذي اشريت به السلعة الموجودة في المخزن ولكن من الصعب تقييم جميع السلع الموجودة في المخزن لدى كافة المنشأت بسعر الاستبدال .

(6) المبيعات : وتشمل جميع السلع المبيعة والخدمات المقدمة من قبل المنشاة الى الآخرين في خلال فترة البحث بغض النظر عن طريقة ووقت الدفع . وتشمل المبيعات ما يلي :

1) المبيعات النقدية .

2) المبيعات الآجلة .

3) المبيعات بالتقسيط .

4) الشراء بالايجار .

5) السلع التي ياخذها المالكون لاستهلاكهم الخاص .

ويستثنى من ذلك

1) السلع التي ترسل للبيع على أساس التصريف

2) السلع التي تباع للمنشآت الأخرى التابع لنفس المشروع

اما تقييم السلع والخدمات المبيعة فيكون بمقدار مجموع المبالغ المستلمة والذي يتضمن سعر المبيعات والضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات والمبالغ الإضافية الأخرى عن التسليم والنصب والتمويل ، اذا كانت تقوم بهذه الخدمات ، على ان سعر البيع يجب ان يكون خاليا من الخصم والسماحات .

وتصف المبيعات تصنيفات متعددة : الى سلع وخدمات والأخيرة بدورها الى مجموعات اصغر ، حسب مجموعات التصنيف الصناعي القياسي الدولي ، يعاد تصنيفها فيما اذا كانت تجري لحساب الآخرين كما

ويعاد تصنيف المبيعات حسب أنواع السلع ونوع العملاء (الجملة) المفرد المصانع الحكومية ... الخ) وطريقة الدفع (نقدا ، التقسيط ، غيرها)

(7) مبالغ الذمم

تؤخذ البيانات عن مبالغ الذمم الناشئة بسبب بيع السلع وتقديم الخدمات كما هي في نهاية الفترة (سنة التعداد)

(8) وتشمل قيمة السلع المشتراة وكافة الاعمال الثانوية الأخرى والمشترياة من السلع تسجل في وقت انتقال الملكية بغض النظر عن وقت الدفع وهذا يكون :-

1) عند توقيع العقد . 2) عند دخول السلعة في حوزة المشتري باستلام قوائم الشحن

3) عند استلام السلعة

اما الاعمال الثانوية فتسجل وقت انتهاء العمل .

وتقيم المشتريات بسعر التسليم والذي يتضمن الضرائب غير المباشرة وتكاليف التسليم وغيرها ، والذي يتضمن الضرائب غير المباشرة وتكاليف التسليم وغيرها ، على ان تكون صافية من الخصم والسماحات.

اما الاعمال الثانوية فتقيم بسعر التكلفة .

اما الدول الاشتراكية ، فلا تعتمد أساليب التعدادات في جمع المعلومات عن المؤسسات التجارية . اذ ان المعلومات عن المؤسسات ونشاطاتها تجمع بطرق إدارية حيث تلزم المؤسسات بتقديم المعلومات على نماذج وجداول إحصائية في فترات شهرية واحيانا اقصر من ذلك الى الدوائر الإحصائية في المنطقة والتي تقوم باعدادها وترتيبها وارسالها الى الدائرة المركزية لتجميعها مع المعلومات التي تاتي من المناطق الأخرى لحساب المؤشرات الإحصائية عنها .